

روح المعاني

وقرأ ابن مسعود يغفر ويعذب بالجزم بغير فاء ووجهه عند القائل بجواز تعدد الجزاء كالخبر ظاهر وأما عند غيره فالجزم على أنهما بدل من يحاسبكم بدل البعض من الكل أو الاشتمال فإن كلا من المغفرة والتعذيب بعض من الحساب المدلول عليه بيحاسبكم ومطلق الحساب جامع لهما فان اعتبر جمعه لهما على طريق اشتمال الكل على الأجزاء يكون بدل البعض من الكل وإن اعتبر على طريق الشمول كشمول الكلى لافراده يكون بدل اشتمال كذا وقيل : إن أريد بيحاسبكم معناه الحقيقي فالبديل بدل اشتمال كأحب زيدا علمه وإن أريد به المجازاة فالبديل بدل بعض كضربت زيدا رأسه وقيل : غير ذلك وذهب أبو حيان إلى تعيين الاشتمال قال : ووقوعه في الأفعال صحيح لأن الفعل يدل على جنس تحته أنواع يشتمل عليها ولذلك إذا وقع عليه النفي انتفت جميع أنواع ذلك الجنس وأما بدل البعض من الكل فلا يمكن في الفعل إذ الفعل لا يقبل التجزئ فلا يقال فيه له كل وبعض إلا بمجاز بعيد واعترضه الحلبي بأنه ليس بظاهر لأن الكلية والبعضية صادقتان على الجنس ونوعه فإن الجنس كل والنوع بعض فالصحيح وقوع النوعين في الفعل وقد قيل بهما في قوله : متى تأتينا تلم بنا في ديارنا تجد خير نار عندها خير موقد فانهم جعلوا الإلمام بدلا من الإتيان إما بدل بعض لأنه إتيان لا توقف فيه فهو بعضه أو لاشتمال لأنه نزول خفيف وروى عن أبي عمرو إدغام الراء في اللام وطعن الزمخشري على عاداته في الطعن في القرآت السبع إذا لم تكن على قواعد العربية ومن قواعدهم أن الراء لا تدغم إلا في الراء لما فيها من التكرار الفائق بالادغام في اللام وقد يجاب بأن القرآت السبع متواترة والنقل بالمتواتر إثبات علمي وقول النحاة نفى ظني ولو سلم عدم التواتر فأقل الأمر أن تثبت لغة بنقل العدول وترجح بكونه إثباتا ونقل إدغام الراء في اللام عن أبي عمرو من الشهرة والوضوح بحيث لا مدفع له وممن روى ذلك عنه أبو محمد اليزيدي وهو إمام في النحو إمام في القرآت إمام في اللغات ووجهه من حيث التعليل ما بينهما من شدة التقارب حتى كأنهما مثلان بدليل لزوم إدغام اللام في الراء في اللغة الفصيحة إلا أنه لمح تكرار الراء فلم يجعل إدغامه في اللام لازما على أن منع إدغام الراء في اللام مذهب البصريين وقد أجازوه الكوفيون وحكوه سماعا منهم الكسائي والفراء وأبو جعفر الرواسي ولسان العرب ليس محصورا فيما نقله البصريون فقط والقراء من الكوفيين ليسوا بمنحطين عن قراء البصرة وقد أجازوه عن العرب فوجب قبوله والرجوع فيه إلى علمهم ونقلهم إذ من علم حجة على من لم يعلم .

وإن على كل شيءقدير .

- تذييل مقرر لمضمون ما قبله فإن كمال قدرته تعالى على جميع الأشياء موجب لقدرته على ما ذكر من المحاسبة وما فرع عليه من المغفرة والتعذيب وفى الآية دليل لأهل السنة فى نفي وجوب التعذيب حيث علق بالمشيئة واحتمال أن تلك المشيئة واجبة كمن يشاء صلاة الفرض فإنه لا يقتضى عدم الوجوب خلاف الظاهر ءامن الرسول قال الزجاج : لما ذكر ا □ تعالى D فى هذه السورة الجليلة الشأن الواضحة البرهان فرض الصلاة الزكاة والطلاق والحيز والايلاء والجهاد وقصص الأنبياء عليهم الصلاة والسلام والدين والربا ختمها بهذا تعظيما لنبيه صلى ا □ تعالى عليه وسلم وأتباعه وتأكيدا وفذلكة لجميع ذلك المذكور من قبل وقد شهد سبحانه وتعالى هنا لمن تقدم فى صدر السورة بكمال الايمان وحسن الطاعة واتصافهم بذلك بالفعل وذكره صلى ا □ تعالى عليه وسلم بطريق الغيبة مع ذكره هناك